التقرير رقم (١٢)
مشترك (١٢)

جمهورية مصر العربية
مجلس النواب

الفصل التشريعي الثاني

دور الانعقاد العادي الثاني

اللجنة المشتركة
من لجنة الشئون الاقتصادية،
ومكاتب لجان العلاقات الخارجية، والتعليم والبحث العلمي،
والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

السيد المستشار الدكتور/ حنفي جبالي
رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان العلاقات الخارجية، والتعليم والبحث العلمي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، عن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيد العضو/ كمال الدين شافعي عبد الحميد، مقرراً أصلياً، والسيد العضو/ أحمد السيد عبد العال مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة المشتركة
المهندس/ أحمد سمير صالح

٢٠٢٢/٣/٧

.

اللجنة المشتركة

من

لجنة الشئون الاقتصادية

ومكاتب لجان العلاقات الخارجية،

والتعليم والبحث العلمي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

عن

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩

أحال المجلس بجلسته المعقودة في ٧ من مارس سنة ٢٠٢٢ إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية ومكاتب لجان العلاقات الخارجية، والتعليم والبحث العلمي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩، وذلك لدراسته وإبداء الرأي فيه وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس الموقر.

فعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لنظره، حضره ممثلاً عن الحكومة كل من:

عن وزارة التعاون الدولي

الأستاذة / شيريهان بخيت	معاون الوزيرة.
الأستاذة / شيرين عصام	مدير عام بقطاع أمريكا.

عن وزارة التجارة والصناعة

الدكتور / عمرو هزاع	وزير مفوض تجاري ومستشار الوزير لشئون التمويل والمشروعات التنموية.
اللواء/ خالد أبو مندور	رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية.
الأستاذة/ منال ممدوح	مدير مشروعات بوحدة المشروعات التنموية بالوزارة.

عن وزارة التربية التعليم والتعليم الفني

الدكتور/ محمد مجاهد	نائب الوزير لشئون التعليم الفني.

عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الدكتورة/ شيرين خلاف	رئيس الإدارة المركزية للتجارة والصناعة.
السفير/ حازم خيرت	مدير مكتب التعاون الدولي.

عن وزارة المالية

الأستاذ/ عماد عبد الحميد	رئيس قطاع التمويل.
الأستاذة / هالة أحمد فرج	وكيل وزارة بقطاع التمويل.

عن وزارة التنمية المحلية

الأستاذة / زينب عبد الله	ممثل قطاع التنمية الريفية والحضرية.
الأستاذ/ محمد عبد الحميد	ممثل الإدارة العامة للشئون القانونية.

عن وزارة العدل

المستشار الدكتور/ محمد عشري	عضو قطاع التشريع.

اطلعت اللجنة المشتركة على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية[1] الخاص بطريقة إقرار التعديل الخامس لاتفاقية منحة المساعدة المعروضة والذي انتهى إلى أن هذه الاتفاقية محل القرار المعروض لا تتضمن ما يخالف الدستور طبقاً لحكم المادة ١٥١ منه، والمادة ١٩٧ من اللائحة الداخلية للمجلس.

نظرت اللجنة المشتركة القرار المشار إليه ومذكرته الإيضاحية[2]، واستعادت نظر الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، وفى ضوء ما دار في اجتماعها من مناقشات، وما أدلت به الحكومة من إيضاحات، تورد اللجنة المشتركة تقريرها مبوباً على النحو التالي:

مقدمة.

أولاً: الهدف من الاتفاقية المعروضة.

ثانيا: أهم الأحكام الواردة في الاتفاقية.

ثالثا: رأى اللجنة المشتركة.

---

(١) نظره المجلس ووافق عليه في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٧.

(٢) مرفق بالتقرير.

مقدمة:[٣]

تعمل حكومتا جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية على تقديم كافة أشكال الدعم لتحفيز التجارة والاستثمار، وذلك في إطار توسيع نطاق العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ومصر، بهدف مساعدة الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة على زيادة الصادرات من خلال دعم الكيانات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية، والتأكيد على التعاون والتنسيق المتبادل، بما يساعد على تعزيز العلاقات التجارية بين مصر والولايات المتحدة، وزيادة الصادرات المصرية، وتحسين بيئة التجارة والاستثمار لصالح قطاع الأعمال والقطاع الخاص، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة وجذب المزيد من الاستثمارات إلى مصر.

وتحرص القيادة السياسية في كلتا الدولتين على تعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية، فضلاً عن بحث توسيع التعاون المشترك في إطار اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة، وخاصة في ظل انضمام شركات جديدة للاستفادة من المزايا التفضيلية التي يتيحها الاتفاق للتصدير للسوق الأمريكي في مجال صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات والتي تمثل نسبة كبيرة من المنتجات التي يتم تصديرها في إطار هذا الاتفاق.

أولاً: الهدف من الاتفاقية المعروضة:

تم توقيع اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار في مصر بين الحكومتين المصرية والأمريكية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠، وتم إدخال أربعة تعديلات على هذه الاتفاقية في هذا الشأن.

وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال: تحسين بيئة التجارة والاستثمار، وتحسين إنتاجية العمل، وزيادة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتحسين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى تنمية الأعمال التجارية وريادة الأعمال والخدمات غير المالية.

وجدير بالذكر أن التعديل محل الاتفاقية المعروضة يمثل التعديل الخامس، حيث سبقه أربعة تعديلات صدرت بقرارات جمهورية كما يلي:

---

(٣) المصدر وزارة التعاون الدولي.

القرارات الجمهورية للتعديلات السابقة:

القيمة بالدولار الأمريكي

الاتفاق	المبلغ المخصص	تاريخ التوقيع	رقم القرار الجمهوري
الاتفاق الأصلي	٣٩٥٢٨٨٧١	٣٠ سبتمبر ٢٠١٤	رقم ٤٨١ لسنة ٢٠١٤
التعديل الأول	٣٧٤٠٨٠٠٠	٢٣سبتمبر ٢٠١٥	رقم ٤٦٨ لسنة ٢٠١٥
التعديل الثاني	٥١١٨٦٣١	٢٦ سبتمبر ٢٠١٧	رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٨
التعديل الثالث	١٨٩٩٦٠٦٩	٤ أغسطس٢٠١٩	رقم ٦٦٠ لسنة ٢٠١٩
التعديل الرابع	٢٦٥١١٠٠٠	٢٩يونيــو٢٠٢٠	رقم ٦٩٧ لسنة ٢٠٢٠

الجهات المنفذة من الوزارات:

- وزارة التجارة والصناعة لتنفيذ النشاط الأول – دعم تنمية المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتنفيذ النشاط الثاني – دعم التعليم الفني المهني والتدريب وتنمية القوى العاملة
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لتنفيذ النشاط الثالث – إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلى.
- وزارة المالية لتنفيذ النشاط الثالث – إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلى.
- وزارة التنمية المحلية للمساهمة في تنفيذ النشاط الثاني – دعم التعليم الفني المهني والتدريب وتنمية القوى العاملة
- وزارة العدل لتنفيذ النشاط الرابع – سيادة القانون في دعم الاستثمار.

ثانياً: **أهم الأحكام الواردة في الاتفاقية**:

تضمنت الاتفاقية المعروضة عدداً من الأحكام المعدلة لاتفاقية منحة المساعدة بين البلدين، على النحو التالي:

١. **التعديل:**

تم تعديل البند ٣-١ (أ)، و البند ٣-١ (ب) من المادة (٣) لاتفاقية منحة المساعدة بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب) الموقعة بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ على النحو التالي:

١. تُعدل المادة ٣ بند ٣-١ (أ) بحذف عبارة " مائة وسبع وعشرون مليون وخمس مائة واثنان وستون ألف وأربع مائة وواحد وأربعون دولاراً أمريكياً (١٢٧٥٦٢٤٤١ دولاراً أمريكياً)"؛ ويحل محلها عبارة "مائة وخمس وخمسون مليون وثمان مائة وسبع وثمانون ألف وست مائة وست وعشرون دولاراً أمريكياً (١٥٥٨٨٧٦٢٦ دولاراُ أمريكياً)".

مادة ٣: يحذف بالكامل بند ٣-١ (ب) ويحل محلها "(ب) إجمالي مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التقديرية لتحقيق الهدف هو" مائة وخمس وخمسون مليون وثمان مائة وسبع وثمانون ألف وست مائة وست وعشرون دولاراً أمريكياً (١٥٥٨٨٧٦٢٦ دولاراً أمريكياً"، بهدف إضافة مبلغ ٢٨٣٢٥١٨٥ دولاراً أمريكياً ليصبح إجمالي مبلغ الاتفاقية ١٥٥٨٨٧٦٢٦ دولاراً.

٢. المرفق رقم ١-١ يحذف بالكامل (الخطة المالية التوضيحية: مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) لملحق اتفاقية المساعدة ويحل محله المرفق رقم ١-١ من (الخطة المالية التوضيحية مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).

وبخلاف ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل، تظل الاتفاقية نافذة وترتب كافة آثارها القانونية وفقاً لما تنص عليه من أحكام.

٣. **تاريخ السريان:**

يدخل التعديل الخامس حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه.

٤. **التصديق:**

تتولى جمهورية مصر العربية اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على التعديل الخامس، وتُخطر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أسرع وقت بإتمام التصديق.

ثالثاً: رأى اللجنة المشتركة:

ترى اللجنة المشتركة أن الاتفاقية المعروضة تأتي في إطار استمرار توجه جمهورية مصر العربية نحو تعظيم الاستفادة من أطر التعاون الاقتصادي الدولي، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودعمها الدائم لمؤسساتها التنموية المصرية.

واللجنة المشتركة توافق على هذه الاتفاقية، وترجو المجلس الموقر الموافقة على ما رأت وعلى القرار الآتي:

"ووفق على التعديل الخامس لاتفاقية منحة المساعدة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار في مصر (تايب)، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق".

رئيس اللجنة المشتركة

المهندس/ أحمد سمير صالح